



المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الشؤون الفلسطينية

مديرية الدراسات والإعلام

"الانتهاكات الاسرائيلية في القدس المحتلة"،

خلال شهر شباط، ٢٠١٧.

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
١	موجز تنفيذي
١	أ. شهداء وجرحى
٢	ب. أسرى ومعتقلين
٤	ت. إقتحامات لتجمعات سكنية
٤	ث. إنتهاكات ضد المقدسات
٦	ج. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة
٧	ح. أنشطة استيطانية وتهويدية
٨	خ. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية
١١	د. انتهاكات المستوطنين
١١	ذ. "أمнести": إسرائيل إرتكبت جرائم حرب وإعدامات ومخالفات ضد حقوق الانسان

موجز تنفيذي:

واصل الاحتلال الاسرائيلي، خلال الشهر موضع التقرير، شباط، ٢٠١٧، انتهاكاته المعهودة في القدس المحتلة، بما فيه بتسببه بجرح العديد من أبنائها، ومواصلته حجز جثمانى شهيدين؛ وأعتقاله نحو ١٦٠ مواطناً، بينهم قصر ونساء؛ ومصادرته وتدميره واعتدانه على ممتلكاتها العامة والخاصة على حد سواء، بالتعارض مع ما يوفره القانون والمعاهدات الدولية من حماية للواقعين تحت نير الاحتلال، كالمادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة والتي تحظر على دولة الاحتلال "أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".

الأمر نفسه بالنسبة لمقدساتها، وبخاصة منها الأقصى المبارك، بتأمين اقتحام الموقع الشريف من قبل نحو ١٣١٠ مستوطنين يهود، ومحاولة بعضهم تادية طقوس دينية تلمودية في محيطه وباحاته؛ وذلك القرار الصادر عن محكمة احتلالية والزاعم بأحقية اليهود بالوصول والصلاة في الحرم القدسي الشريف باعتباره مكاناً يهودياً مقدساً، في انتهاك صارخ لوضعيته التاريخية كمكان عبادة خاص بالمسلمين وحدهم، والذي أكدته جملة من القرارات الدولية، بما فيه الصادرة مؤخراً عن اليونسكو، أرفع مؤسسة عالمية معنية بالمواقع الثقافية والتراثية.

الاحتلال واصل تصعيده الخطير لوتيرة أنشطته الاستيطانية والتهويدية في مجمل الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، في سياق استغلاله المتوالي لوصول الرئيس الامريكى المنتخب، دونالد ترامب، الى البيت الابيض، وما ظهر منه ومن أركان إدارته على السواء من جملة من المواقف المشجعة على ذلك، بما فيه تعيينه سفيراً امريكياً جديداً لدى اسرائيل، ديفيد فريدمان، مع ما هو معروف عنه من مناصرته للأنشطة الاستيطانية في هذه الاراضي المحتلة، درجة رئاسته لما تسمى بـ "جمعية الاصدقاء الامريكيين لبيت ايل" [إشارة إلى مستوطنة "بيت ايل" القائمة شمال رام الله].

بأدناه عرض لأبرز الانتهاكات التي أقدم عليها الاحتلال في المدينة المقدسة خلال الفترة موضع التقرير:

أ. شهداء وجرحى:

تميز الشهر موضع التقرير بكونه واحداً من الأشهر القليلة منذ اندلاع الهبة الشعبية الفلسطينية نهاية العام ٢٠١٥ لجهة خلوه من ارتقاء شهداء مقدسين على يد قوات الاحتلال، وإن واصلت استهدافها العديد من المواطنين، كما هو الحال بالنسبة لتعمدها إطلاق الرصاص على الفتاة منار مجاهد (٢٨ عاماً)، أثناء تواجدها، الاثنين، ٢٠٢٧، بالقرب من حاجز قلنديا، شمال القدس المحتلة، وإصابتها بجروح وصفت بالطفيفة، بزعم حملها حقيبتها بصورة أثارت الشبهات؛ والفتى عبد الله عناتي (١٤ عاماً)، الذي أصيب بجروح خطيرة، بما فيها تمزق بالرئة اليسرى، بعد استهدافه بعبار مطاطي، خلال توجهه الى منزله في مخيم شعفاط، عبر الحاجز المقام عند مدخله، حيث كانت تدور في المكان مواجهات قوية بين المواطنين وقوات الاحتلال، مع ملاحظة تعمدها منع أسرته ولاكثر من نصف ساعة من المرور لنقله لمركز طبي فلسطيني، مشرطة تحويله الى مشفى هداسا / العيسوية، ومرافقته من قبل إثنين من عناصرها داخل سيارة الاسعاف، وإرفاق الأخيرة بمركبة عسكرية احتلالية، دعك من إجراء مخابرات الاحتلال تحقيقاً أولياً مع الفتى الجريح فيما كان لا يزال تحت تأثير الأدوية والمسكنات، حيث وجهت له تهمة "القاء الحجارة" باتجاه جنود الاحتلال، رغم نفي والدته ذلك.

مواصلة حجز جثامين شهداء:

في السياق، واصلت سلطات الاحتلال ممارسة تلك الصورة البشعة من سياسات العقاب الجماعي التي توقعها بحق المواطنين الفلسطينيين، بما فيهم المقدسيين، والمتمثلة بحجز جثامين عدد من شهدائهم، بدعوى تحول الجنازات التي تعقد لتشييعهم لمسيرات ومظاهرات حاشدة "تدعو للعنف وتحرض ضد إسرائيل"، وأنها بيئة خصبة لخروج منفذي عمليات آخرين.. الخ.

هكذا، ومع انتهاء الشهر كان الاحتلال ما زال يحتجز جثمانى شهيدى مقدسيين، بينهما جثمان الشهيد فادي القنبر (٢٨ عاماً)، والذي كان قضى شهيداً برصاص قوات الاحتلال في الثامن من كانون ثاني الماضي، وكالعادة بزعم تنفيذه عملية دهس لعناصر احتلالية بشاحنة كان يقودها قرب مستوطنة "ارمون هنتسيف"، جنوب القدس المحتلة.

"بيتسيلم": جندي اسرائيلي قتل شاباً لم يهدد حياة أحد في كفر عقب:

بما له صلة، قال تقرير لـ "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة" ("بتسيلم")، الأحد، ٢/٥، بأن جندياً إسرائيلياً قتل شاباً فلسطينياً في ظروف لم يكن يُشكل فيها تهديداً لحياة أحد، في إشارة الى واقعة تصفيته للشهيد احمد خروبي (١٩ عاماً / من أبناء مدينة البيرة) - لدى اقتحام قوات الاحتلال، بعد منتصف ليلة الثاني والعشرين من كانون اول الماضي، قرية كفر عقب، شمال القدس المحتلة، لإغلاق منزل الشهيد مصباح أبو صبيح، المتهم بتنفيذ عملية ضد الاحتلال، في شرقي القدس، في التاسع من تشرين اول الماضي -، بزعم تعرضها لأعيرة نارية وعبوات ناسفة، ناقلاً [المركز] شهادات عيان تفيد بأنه لم تحصل مواجهات تقريباً في المكان، وإنه لم تلق باتجاه قوات الاحتلال أية عبوات ناسفة، وأن المسألة لم تكن لتتعدى تعرض شبان فلسطينيين، وبينهم الشهيد خروبي، لقوات الاحتلال المقتحمة هذه بالحجارة وعن مسافة لا تقل عن ٨٠ الى ١٠٠ متر.

المركز أشار إخفاق جهاز تطبيق القانون العسكري الاسرائيلي وعلى مدار سنوات طويلة في توطيد نهج مساءلة ومحاسبة الضالعين في عمليات قتل الفلسطينيين، بحيث أنه وفي كثير من الحالات لم يُفتح أي تحقيق، وحين فتح تحقيق فقد كان ينتهي وبشكل دائم تقريباً بطمس الحقائق وبالتالي على مخالفي القانون، وإنه ولهذا السبب قرّر المركز الكفّ عن التوجّه إلى النيابة العسكرية الاسرائيلية للمطالبة بفتح تحقيق، وإن كان لا يزال في الوقت نفسه يعمل وبطرق أخرى من أجل فرض إجراءات المساءلة والمحاسبة.

ب. أسرى ومعتقلين:

بحسب "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، إعتقل الاحتلال خلال الشهر موضع التقرير نحو ٤٨٥ مواطناً فلسطينياً، مع مواصلة القدس المحتلة تصدرها المحافظات الفلسطينية بواقع ٩٣ مواطناً ["مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" الحقوقي المقدسي، يرفع من جهته عدد المقدسيين الذين اعتقلهم الاحتلال خلال الشهر الى نحو ١٦١ مواطناً مقدسياً، بينهم ٣٢ قاصراً، و١٢ مواطنة].

بالتوافق مع ذلك، واصل الاحتلال ارتكابه لجملة من الانتهاكات للحقوق الاساسية للمعتقلين والاسرى الفلسطينيين، بما فيهم المقدسيين، سواء أثناء عمليات الاعتقال أو التحقيق أو قضاء المحكمة، ناهيك عن إنزاله سلسلة من الأحكام المغلظة بحقهم، مقارنة بذلك الحكم المهلهل الذي أصدرته محكمة عسكرية احتلالية بحق الجندي القاتل، الينور ازرايا، الذي كان أجهز على الجريح الفلسطيني عبدالفتاح الشريف، في الخليل، في آذار الماضي، بمجرد السجن ١٨ شهراً، مع عدم تردد كثير من الشخصيات الاسرائيلية البارزة، ومن مختلف ألوان الطيف السياسي الاسرائيلي، للمطالبة بالعفو عنه أو تخفيف هذا الحكم.

بأدناه جملة من هذه الانتهاكات والأحكام المغلظة:

* قرار محكمة الاحتلال المركزية، الأحد، ٢/٥، بالسجن الفعلي ٦ سنوات للأسيرة المقدسية منار شويكي (١٦ عاماً)، والتي كانت اعتقلت نهاية العام ٢٠١٥، بتهمة حيازة سكين.

* قرار محكمة عسكرية احتلالية بتمديد أوامر الإعتقال الإداري [إجراء عُرفي يسمح للاحتلال باعتقال من يشاء، وللفترة التي يريدونها، دون محاكمة أو تقديم دليل إدانة، وإنما التذرع بوجود "أدلة سرية"] ٦ شهور لكل من الاسيرين المقدسيين، زهير حميدان وبسام عدوان.

* قرار محكمة احتلالية بالسجن الفعلي ١٥ عاما للشباب انس الاقرع، بتهمة "طعن مستوطن" وتعويضه ١٥ ألف شيكل.

* قرار محكمة احتلالية بالسجن ١٠٠ يوم لعاصم الزعتري (٤٣ عاماً) بتهمة التحريض على الفيسبوك.
* الإفراج عن الناشط المقدسي جواد صيام مدير "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" الحقوقي المقدسي، والشابين محمد صيام وضياء بيضون، بشرط الحبس المنزلي ٥ أيام وكفالة طرف ثالث بقيمة ٥ آلاف شيقل لكل منهم، علماً بأن الثلاثة أفادوا بتعرضهم للضرب المبرح خلال اعتقالهم بتهمة "الاعتداء على أفراد الشرطة".

* قرار محكمة احتلالية بالسجن الفعلي ١٢ شهراً على السيدة دلال أبو الهوى [والدة الاسير عمر أبو الهوى ١٧ عاماً، المحكوم بالسجن لمدة عامين]، و ١٠ آلاف شيكل غرامة مالية، بتهمة ادخالها مبلغ مالية لأسرى حركة حماس داخل سجون الاحتلال.

* قرار محكمة الاحتلال المركزية، الأحد، ٢/١٢، بالموافقة على استئناف نيابة الاحتلال العامة بزيادة فترة الحكم بالسجن الفعلي على الشيخ عمر أبو سارة (٥١ عاماً)، من ٨ أشهر الى ١٤ شهراً، بتهمة التحريض ضد الاحتلال في درس ديني كان ألقاه في الأقصى المبارك، في تشرين ثاني، ٢٠١٤، بعنوان "صفات اليهود من القرآن الكريم".

* قرار محكمة الاحتلال المركزية، الأحد، ٢/١٢، بالسجن الفعلي ١٢ عاماً على الفتى حذيفة طه (١٧ عاماً)، بعد أن أدانته بتنفيذ عملية طعن في القدس، في كانون ثاني، ٢٠١٦.

* ما أفاد به تقرير صادر عن "هيئة شؤون الأسرى والمحررين" الفلسطينية، الإثنين، ٢/١٣، عن معاناة ٤٣ أسيرة يقبعن في سجن "هشارون" الإحتلالي، من ظروف صحية ونفسية وحياتية قاسية ومقلقة، عديد منهن أسيرات جريحات ومريضات، في ظل مواصلة إدارة السجون سياسة الإهمال الطبي بحقهن، وحرمانهن من العلاجات اللازمة، بينهن عديد من المقدسيات كإسراء جعابيص، مرح باكير، نورهان عواد، وشروق دويات.

* قرار محكمة الاحتلال المركزية بسجن الشاب محمد عليان (٢٢ عاماً) ستة سنوات ونصف السنة وغرامة مالية ٣ آلاف شيكل بعد أن أدانته "بالعضوية في خلية عسكرية وحيازة السلاح والتخطيط لتنفيذ عملية".

* قرار محكمة صلح الاحتلال الإفراج عن الشبان سمير درباس، منصور محمود، وأحمد عطية، بكفالة طرف ثالث ١٠ آلاف شيكل، وإبعاد لمدة أسبوع لكل منهم عن مكان سكنهم في قرية العيسوية.

* قرار محكمة الاحتلال المركزية بالسجن الفعلي ١٤ شهراً للفتاة راما عبداللطيف (١٦ عاماً)، بتهمة "حيازة سكين ومحاولة إصابة" والتي كانت أعتقلت في شباط من العام الماضي، وأفرج عنها بعد حوالي شهرين بشرط الحبس المنزلي والابعاد عن منزلها في حي جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة، الى قرية "عين نقوبا"، الى الغرب من القدس المحتلة.

* إعادة قوات الاحتلال، الثلاثاء، ١/٢١، اعتقال الأسير محمد زيدان محمود (٣٩ عاماً)، بعد لحظات من الانتهاء من إجراءات الإفراج عنه، بعد قضائه ١٥ عاماً في سجون الاحتلال، بالترافق مع مداومتها منزله

بقرية العيسوية، وما تخللها من تفتيشات استفزازية، وإحاقها أضراراً مادية فيه، الى جانب مدهمتها ومصادرتها الخيمة المعدة لاستقباله ومصادرتها. الاربعاء، ٢/٢٢، قررت محكمة صلح الاحتلال، الإفراج عن الشاب محمود، بشرط الإبعاد عن القرية حتى الأحد، ٢/٢٦، ومنع الاحتفال بتحرره لمدة ٩٠ يوماً، وكفالة مالية ٢٠٠٠ شيكل.

* قرار محكمة صلح الاحتلال، إبعاد الشابين محمد محمود، وشاهين عليان، عن بلدة العيسوية، وفرض كفالة مالية عليهما لمنعهما من التحضير لاستقبال الأسير محمد زيدان [المحكمة جمدت تنفيذ القرار الصادر بحق الشابين، بعد أن صرحت النيابة العامة للاحتلال بنيتها تقديم استئناف لمحكمة الاحتلال المركزية].

* تجديد محكمة احتلالية عسكرية، الثلاثاء، ٢/٢٨، وللمرة الثالثة أمر الإعتقال الإداري لمدة ٤ اشهر بحق الأسيرة صباح فرعون، والمعتقلة منذ حزيران، ٢٠١٦.

ت. اقتحامات لتجمعات سكنية:

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير اقتحاماتها المعهودة للتجمعات السكنية الفلسطينية، والتي ناهزت، طبقاً لتقرير "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، أذ ٥٦٩ اقتحاماً، كان نصيب القدس المحتلة منها ٦٥ عملية اقتحام، بالترافق مع ما يتخللها من انتهاكات مألوفة لحقوق الانسان الفلسطيني، من اعتداء وتدمير لممتلكاته العامة والخاصة، وانتهاك لحرماته، كما في:

* تحويلها، بعد عصر، الاربعاء، ٢/٨، شارع حي وادي حلوة، ببلدة سلوان، جنوب الاقصى المبارك، لثكنة عسكرية، نفذت خلالها اعتقالات ومدهمات لمنازل سكنية و "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" الحقيق المقدسي، معرقة حركة المركبات في شارع الحي، ومن ثم قيامها بإغلاقه بشكل كلي مما أدى إلى حدوث أزمات مرورية بالمنطقة، مع انه يعتبر واحداً من الطرق الرئيسية التي يسلكها سكان البلدة، ناهيك عن اعتدائها بالدفع والضرب على بعض من ابنائها لدى اقتحامها منازل فيها.

* اقتحامها، فجر الجمعة، ٢/١٧، ومن عدة اتجاهات، بلدة حزما، شرق القدس، مستوقفة السيارات المارة ومدققة في هويات ركابها، لتستهدف وفي وقت لاحق المنازل بقنابل الغاز السام، ما تسبب بحدوث حالات اختناق في صفوف المواطنين.

* اقتحامها، الخميس، ٢/٢٣ مخيم شعفاط، وسط المدينة، ودخولها في مواجهات مع المواطنين، مستخدمة ضدهم قنابل الصوت الحارقة والغاز المسيل للدموع، واضطرار عدد كبير من التجار لإغلاق محالهم التجارية، تحسباً من أي تصعيد. يُذكر هنا بأن الاحتلال كثف في الآونة الأخيرة اقتحاماته للمخيم، والأحياء القريبة منه، بزعم البحث عن فلسطينيين من حملة هوية الضفة الغربية، واعتقالهم، بذريعة وجودهم في القدس المحتلة من دون تصاريح.

* معاودتها، فجر الجمعة، ٢/٢٤، اقتحام بلدة حزما ومن عدة اتجاهات بلدة حزما، مستهدفةً وبكثافة المواطنين ومنازلهم بقنابل الغاز المدمع، ما أدى إلى حدوث حالات اختناق متفاوتة بينهم.

ث. انتهاكات ضد المقدسات:

واصل الاحتلال الاسرائيلي انتهاكاته المألوفة ضد المقدسات في القدس المحتلة، وفي مقدمتها الاقصى المبارك، بما فيه:

* تسهيله وتأمينه اقتحام الموقع الشريف من قبل نحو ١٣١٠ مستوطنين يهود [تقديرات "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"]، بالترافق مع تعمد العديد منهم أداء صلوات وطقوس تلمودية، سواء في محيطه أو في باحاته الشريفة، في مخالفة صارخةً لوضعيته التاريخية كمكان خاص بالمسلمين وحدهم، كما هو الحال لدى اقتحامهم له، الاثنين، ٢/٦، وأداء عدد منهم شعائر تلمودية بالقرب من مطلع سطح

صحن مسجد الصخرة، فضلاً عن أداء حركات وخلع أذنية تتعلق بشعائر تلمودية؛ والأحد، ٢/٢٨، حينما اقتحمته مجموعات من المستوطنين، بينهم ٣٢ من غلاة المتطرفين بلباسهم التلمودي التقليدي، و ٢٠ مما تسمى بمنظمة "طلاب لأجل الهيكل"، تخللها محاولات متعددة لإقامة طقوس وحركات وصلوات تلمودية في أرجاء مختلفة من الموقع الشريف فضلاً عن تلقيهم شروحات حول أسطورة "الهيكل" المزعوم.

* تضييقاته المعهودة على رواده المسلمين، من مصلين وطلبة علم وموظفي دائرة الاوقاف الاسلامية الموكولة بأمر سدائته ورعايته، بما فيه بمواصلتها منع نحو ٦٠ مواطناً فلسطينياً من دخوله؛ الى جانب إبعاده لعدد آخر عنه؛ وأعتقال حارس المسجد الأقصى، دياب صبح من مكان عمله داخله، وتسليمه لاحقاً قراراً بإبعاده عن الموقع الشريف لخمسعة عشر يوماً.

* إقرار ما تسمى بـ "اللجنة الوزارية للتشريع" في حكومة الاحتلال، الأحد، ٢/١٢، صيغة معدلة لما يُسمى بمشروع "قانون المؤذن"، يحظر بموجبه رفع الأذان عبر مكبرات الصوت من الحادية عشرة ليلاً وحتى السابعة صباحاً، بما فيها مساجد القدس المحتلة وتلك التي داخل أراضي الـ ٤٨، مع ملاحظة استثناءه استخدام مكبرات الصوت من قبل الكنس اليهودية مساء الجمعة، والمؤذنة بدخول السبت المقدس.

* إغلاق المصلين والحراس أبواب المسجد الأقصى، الأحد، ٢/١٢، في سياق محاولتهم منع شرطة الاحتلال من إدخال غرفة [مظلة] متنقلة للموقع الشريف، بزعم حمايتهم من الأمطار في الشتاء. حالة من الاستنفار سادت أيضاً صفوف المصلين وحراس الموقع الشريف، فجر الاثنين، ٢/١٣، مع تجديد شرطة الاحتلال محاولتها إدخال المظلة المذكورة إليه.

* تواصل ادعاءات قادة الاحتلال بخصوص الحرم القدسي الشريف، ومنها زعم وزير الأمن الداخلي لحكومة الاحتلال، جلعاد أردان ["ليكود"]، خلال كلمة ألقاها، الاثنين، ٢/١٣، فيما يسمى بـ "مؤتمر القدس الرابع عشر"، الذي تنظمه أسبوعية "هشبيع" اليمينية، بأن ما أسماه بـ "جبل الهيكل" [التسمية الاحتلالية للحرم الشريف] "هو المكان الأكثر قداسة للشعب اليهودي، و فقط للشعب اليهودي، وأن من المناسب جمع أفضل الأثاريين في العالم وتذكيرهم بالمفهوم ضمناً.. بالتاريخ اليهودي الممتد لآلاف السنين في القدس"، مستعرضاً إنجازاته بالخصوص، بما فيه تصعيده استهداف الفلسطينيين في القدس المحتلة، من هدم للبيوت، واعتقالات، وتشديد للحصار على أحيائها، منوها بحظر الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ راند صلاح نهاية العام ٢٠١٥، وما أسماه بتنظيم "المرابطين والمرابطات"، وهي الخطوات التي أسهمت بتهدئة الوضع الأمني فيها وفي المسجد الأقصى، على حد زعمه.

* مواصلة الاحتلال التضييق على المواطنين لدى أدائهم الصلاة في رحاب المسجد الأقصى المبارك، كما في صلاة الجمعة، ٢/١٧، التي جرت وسط انتشار واسع واجراءات مشددة لقوات الاحتلال في المدينة المقدسة، خاصة بلدتها القديمة ومحيطها، شملت تسيير دوريات راجلة ومحمولة وخيالة في الشارع الممتد من باب العامود مروراً بشارع السلطان سليمان وباب الساهرة وحتى باب الأسباط، ونشر دوريات راجلة في شوارع وطرق وأسواق وحارات وأزقة القدس القديمة، ونصب متاريس وحواجز عسكرية في شوارع المدينة وعلى بوابات المسجد المبارك، وحجزها بطاقات عشرات الشبان خلال دخولهم للصلاة فيه.

* حالة من التوتر الشديد سادت المسجد الأقصى المبارك، الاثنين، ٢/٢٠، عقب تنظيم عضو الكنيست السابق، المتطرف موشيه فيجلن، وقيادته اقتحامات استفزازية جديدة لمجموعة من غلاة المستوطنين المتطرفين للموقع الشريف، بالترافق مع عرقلة قوات الاحتلال دخول طلاب مدرسة الأقصى الشرعية الى مدرستهم الكائنة داخله.

* توجيه رئيس ما يسمى بـ "ائتلاف منظمات الهيكل"، يعقوب هايمن، رسالة بها الى وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، جلعاد أردان، مشيداً في مقدمتها بجهوده فيما اسماه بإبعاد العناصر الإسلامية عن المسجد الأقصى، الأمر الذي أعاد بحسبه أجواء الاقتحامات الهادئة له، لافتاً الى أن هذا ليس بكاف، مطالباً أيضاً بالسماح لهم بافتحامه أيام السبت، لتعزيز ما اسماه بـ "الوجود اليهودي فيه على مدار الأسبوع، بما يخدم قضية الهيكل" المزعوم.

* قرار محكمة صلح الاحتلال في القدس المحتلة - وفي سياق مداولاتها التي انتهت بإدانة الفلسطينيين سحر النتشة، وعبير فواز، بذريعة هتافهما ووقوفهما بوجه مستوطنين اقتحموا المسجد الأقصى في العام ٢٠١٤، بينهم عضو الكنيست شولاميت معلوم من حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف - بأن الموقع الشريف مكان مقدس لليهود ويحق لهم الصلاة فيه، ولا يحق لأي كان منعهم من الوصول إليه، بانية قرارها المزعوم هذا على ادعاءات مقتبسة من قرارات المحاكم المختلفة ومنها العليا، بالإضافة إلى مصادر دينية يهودية مزعومة.

* توالي وقوع سلسلة من الانهيارات الأرضية في بلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك، بسبب من استمرار حفريات الاحتلال الإسرائيلي في المكان، وآخرها تلك التي وقعت في "حوش بيضون"، الأحد، ٢٠٢٦؛ وتحذير عديد من الجهات الفلسطينية، بما فيها "الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات"، من كون ذلك بداية لانهايار المدينة المقدسة وعلى رأسها الأقصى المبارك وغيره من معالمها التاريخية [الاثنين، ٢٠٢٧، نبه الأمين العام للهيئة، د. حنا عيسى، لوجود ٢٨ نفقاً تحت الأقصى المبارك والبلدة القديمة من القدس المحتلة، لربط المستوطنات ببعضها، الى جانب ١٠٤ حفريات تجري حالياً في المدينة المحتلة، ٤ منها تحت وحول الأقصى المبارك، ٥ في بلدة سلوان، ٥ أخرى في البلدة القديمة، و٨ في مواقع متفرقة، محذراً من وصول الحفريات في بعض منها إلى عمق ٢٠ متراً].

ج. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير مصادراته وتدميره واعتدائه على ممتلكات المقدسيين، العامة والخاصة على السواء، ومنها:

* قرار محكمة صلح الإحتلال بالحجز على "حسابات توفير" تعود لمجموعة من أفراد عائلة دويك، في بلدة سلوان، كبديل إيجار عن استخدامهم الأرض المقامة عليها منازلهم في حي بطن الهوى من البلدة، بحجة عودة ملكيتها لجمعية "عطيرت كوهنيم" الاستيطانية، رغم أن القضة ما زالت متدالة في أروقة المحاكم، بحسب زهير الرجبي رئيس "لجنة حي بطن الهوى"، الذي أوضح بأن العائلة المعنية تعيش ضمن مخطط هذه الجمعية الاستيطانية الهادفة للسيطرة على ٥ دونمات و ٢٠٠ متر مربع من الحي، بحجة عودة ملكيتها ليهود قدموا من اليمن منذ العام ١٨٨١، محذراً من أن تكون المطالبة بالحجز على حسابات العائلة مقدمة لتطبيقها على باقي العائلات.

* مdahمة قوات الاحتلال، الاثنين، ٢٠٢٦، سبعة منازل مقدسية، بعض منها تعود لذوي شهداء وأسرى مقدسيين، مستولية في الاثناء على نحو ٢٠٠ ألف شيقل نقداً، ومبالغ بعملات أجنبية، وشيكات مصرفية، ومركبتين وشاحنة، ومجوهرات، بحجة تلقي أفرادها الدعم والتمويل من حركة حماس.

* إقتحام قوات الاحتلال وعناصر من مستخدمى ضريبة الإحتلال وبشكل همجي، الثلاثاء، ٢٠٢٧، مخبز ومحلات السلامة، في حي شعفاط، وسط القدس المحتلة، وشروعهم باستفزاز أصحابه، قبل الاعتداء عليهم بالضرب.

* اضطراب أفراد من عائلة قرايين، الاحد، ٢/١٢، لهدم مخزن في بلدة سلوان، تفادياً منهم تنفيذ عملية الهدم هذه من قبل بلدية الاحتلال، وتكبيدهم بالتالي كلف هدم وغرامات مالية، والتي عادةً ما تكون باهظة.

* تمديد وزير أمن الاحتلال الداخلي، جلعاد أردان، الثلاثاء، ٢/١٤، إغلاق بيت الشرق في القدس المحتلة لمدة ٦ شهور جديدة، الذي كان أغلقه الاحتلال في العام ٢٠٠١، ضارباً بعرض الحائط كل القوانين والقرارات الدولية، متجاهلة رسالة الضمانات التي كان بعث بها شمعون بيرس إلى وزير الخارجية النرويجي الراحل، يوهان هولست، والتي بموجبها تعهدت إسرائيل بعدم المساس بمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في القدس المحتلة، وتمكينها من تقديم خدماتها للمواطنين المقدسيين.

* اضطراب المواطن مالك الخطيب، الثلاثاء، ٢/١٤، لهدم غرفة مكتب في قرية حزما، شمال شرق القدس المحتلة، كانت بلدية الاحتلال في القدس المحتلة سلمته أمر هدم لها قبل أيام من ذلك، بذريعة عدم الترخيص؛ تحسباً من قيامها بتنفيذ عملية الهدم هذه، وبالتالي تكبيده غرامات وكلف هدم، قد تصل إلى ٥٠ ألف شيفل.

* قرار بلدية الاحتلال في القدس المحتلة صادرة قطعة أرض (نحو ٣٠٠ متر ٢) لعائلة غزلان - العباسي في شارع العين ببلدة سلوان، بحجة تحويلها "للمنفعة العامة".

* إقامة قوات الإحتلال، ٢/٢٠، سياجا وبوابات في محيط منزل عائلة عويس، الكائن في حي راس العامود، بحجة اعتداء الأطفال على مقابر اليهود في الحي.

* تأييد محكمة الاحتلال العليا، الخميس، ٢/٢٣، قراراً لوزارة تعليم الاحتلال، بإغلاق مدرسة "النخبة" الابتدائية في بلدة صور باهر، جنوب شرق القدس المحتلة [تضم نحو ٢٢٠ تلميذاً]، بادعاء أن مؤسسها ومن يمولها تقف خلفهم هم جهات "عدائية"، وتدرس مناهج تحريضية ضد إسرائيل [كان وزير التعليم في حكومة الاحتلال، نفتالي بينيت، هدد بإغلاق كل مدرسة يقوم نظامها التعليمي على ما أسماه بـ "التحريض" ضد إسرائيل].

ج. أنشطة استيطانية وتهويدية:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير تحديه للإرادة والشرعية الدولية الراضة للانشطة الاستيطانية والتهويدية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ومن ضمنها القدس الشرقية، بما فيه:

* مصادقة ما تسمى بـ "لجنة التنظيم والبناء" في بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الأربعاء، ٢/٨، على خطة لبناء ١٨١ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنتي "غيلو" و"رمات شلومو"، القائمتين على اراضي المدينة المحتلة.

* مشاركة رئيس بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس المحتلة، نير براخات، وعضو الكنيست، الحاخام المتطرف يهودا غليك، وعددا من الحاخامات وقادة الأحزاب اليمينية، الخميس، ٢/٩، في افتتاح ما يسمى بـ "مظاهر الهيكل" المزعوم في منطقة القصور الأموية الملاصقة للمسجد الأقصى من جهته الجنوبية، بزعم أنها جزء مما يسميه الاحتلال بـ "الحوض المقدس"، والتي هي في الواقع، وبشهادة علماء الآثار اليهود، أرض القصور الأموية التاريخية.

خ. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير استهدافه الوجود الفلسطيني في القدس المحتلة، لدفعه لهجر المدينة المقدسة، بما فيه عبر هدمه العديد من منازل ومنشآته السكنية، بحجج وذرائع شتى، ابرزها البناء بدون ترخيص، مع ما هو معروف عنه من وضعه شروطاً تعجيزية بوجه أي مقدسي يتقدم بطلب ترخيص بناء، مقارنة بتلك التسهيلات المقدمة للمستوطنين اليهود، ومنها:

* هدم جرافات بلدية الاحتلال، الثلاثاء، ٢/٧، بناية سكنية من ٤ طوابق [كل طابق ٣ شقق]، في بلدة بيت حنينا، شمال القدس المحتلة؛ بحجة البناء دون ترخيص.

* هدم جرافات بلدية الاحتلال، الأربعاء، ٢/٨، بناية سكنية قيد الإنشاء في بيت حنينا؛ بحجة البناء دون ترخيص، تعود للمواطن أيمن ابو ارميلة، قائمة منذ ١٤ عاماً، مكونة من ٣ طوابق. بحسب المواطن، جرت عملية الهدم دون سابق إنذار، ناهيك عن اعتقاله مدة عام لعدم تمكنه من دفع مخالفة بناء قيمتها ٨٥٠ ألف شيكل فرضت عليه بلدية الاحتلال.

* توزيع بلدية الاحتلال، الجمعة، ٢/١٠، أوامر هدم لـ ١٦ منشأة سكنية ومخزن واحد في بلدة سلوان، بحجة البناء بدون ترخيص، تأوي حوالي ١١٨ فرداً، معظمهم من النساء والأطفال.

* هدم جرافات بلدية الاحتلال، الثلاثاء، ٢/١٤، منزلاً في قرية العيسوية، بحجة البناء بدون ترخيص، يعود للمواطن صالح ترك. عملية الهدم جرت بحسب المواطن، دون سابق إنذار، بالترافق مع منع طواقم بلدية الاحتلال العائلة من إخراج محتويات المنزل وامهالها مجرد دقائق لإخراج بعض الأوراق الشخصية فقط.

* هدم جرافات بلدية الاحتلال، الثلاثاء، ٢/١٤، منزلاً قيد الإنشاء في بلدة العيسوية؛ بحجة عدم الترخيص، يعود للمواطن باسم مصطفى.

* هدم جرافات بلدية الاحتلال، الأربعاء، ٢/١٥، ثلاثة منازل في بلدة حزما، تعود للمواطنين أحمد وعبد العزيز شحادة، وجبر عبد الحميد، بذريعة عدم الترخيص.

* اضطرار المواطن صالح شويكي، لأن يهدم بنفسه، السبت، ٢/١٨، منزله الكائن في بلدة سلوان، تفادياً منه لهدمه من قبل بلدية الاحتلال، وبالتالي تكبیده كلف هدم وغرامات، والمقدرة بـ ٨٠ ألف شيكل.

* اضطرار عائلة قراعين لأن تهدم بنفسها، السبت، ٢/١٨، منزلها الكائن في بلدة سلوان، والتي كانت بلدية الاحتلال سلمتها قبل اسبوع منه أمر هدم له، بحجة البناء دون ترخيص، تفادياً منها لهدمه من قبل الأخيرة، وبالتالي تكبیده كلف هدم وغرامات، والتي عادةً ما تكون باهظة.

* اقتحام قوات الاحتلال، فجر الأحد، ٢/١٩، منطقة تجمع "الخان الأحمر" البدوي الفلسطيني، شمال شرق القدس المحتلة، وتسليمها إخطارات هدم طالبت ٤٠ منزلاً، بالإضافة الى مدرسة "الخان الأحمر"، المعروفة "بمدرسة الإطارات" [لتشييدها من إطارات مستعملة وطين]، بحجة البناء بدون ترخيص، فيما يؤكد سكان المنطقة أن هدف الاحتلال إنما هو إزالة أي وجود فلسطيني في المنطقة لمصادرة أراضيها، لصالح مشاريع ومخططات استيطانية ضخمة ضمن مخطط "أيه ١"، الهادف لربط مستوطنة "معاليه دوميم" [شرق القدس المحتلة] بالمدينة المقدسة.

* هدم بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الأربعاء، ٢/٢٢، مبنى سكنيا في بلدة بيت حنينا، يعود للمواطن لؤي ابو رموز؛ بحجة البناء دون ترخيص.

الزوجة هنادي ابو رموز تشرح لـ "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" الكيفية التي نفذ بها جنود الاحتلال عملية الهدم التي تركت ٧ من أفراد عائلتها [أصغرهم ٣ اعوام] في العراق، بقولها: حاصروا المنزل من جميع الجهات، وانتشروا في ممراته الخارجية. فور اقتحامهم له أخرجنا بالقوة منه، ومنعونا من أخذ أغراضنا الشخصية وحتى من شرب الماء. أما زوجي فقاموا بتهديده بالسلاح ومنعوه من التحرك داخل المنزل، فيما اقتحمت مجندتان غرفة "نوم البنات" وأخرجتهم من المنزل. جنود الاحتلال منعوا العائلة من أخذ كتب أطفالها وحقائبهم المدرسية. طواقم البلدية شرعت بتفريغ بعض محتويات المنزل فيما هدمته على أجزاء كبيرة منها.

* مصادقة محكمة الإحتلال العليا، الخميس، ٢٠٢٣، على قرار هدم منزل الشهيد فادي القنبر في حي جبل المكبر، جنوب مدينة القدس، المتهم بتنفيذ عملية دهس جنود في مستوطنة "أرهون هنتسيف"، في الثامن من كانون ثاني الماضي، كواحدة من سلسلة العقوبات الجماعية التي فرضها الاحتلال على عائلة الشهيد، بما فيها قرار وزير داخلية الإحتلال، أرييه درعي، سحب الإقامة في المدينة المحتلة من والدته، و١٢ شخصاً من أقاربه.

مسؤولون أمميون يزورون "الخان الأحمر" ويطالبون إسرائيل باحترام القانون الدولي:

تستأثر الممارسات والخطط الاحتلالية التي تستهدف بالهدم والترحيل القسري التجمعات السكانية البدوية الفلسطينية، بما فيها تجمع "الخان الأحمر" الكائن الى الشمال الشرقي من القدس المحتلة، باهتمام المنظمات والمؤسسات الدولية.

في هذا السياق، قام منسق مكتب المساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية بالأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، روبرت بايبر، ومدير عمليات الأونروا في الضفة الغربية المحتلة، سكوت أندرسون، بزيارة هذا التجمع، وإصدار المكتب بياناً أشار فيه الى أن هذا التجمع "هو أحد التجمعات الأكثر ضعفاً في الضفة الغربية، التي تكافح من أجل الحصول على الحد الأدنى من مستوى المعيشة في مواجهة ضغوط شديدة تمارسها السلطات الإسرائيلية لإجبارها على الرحيل إلى مكان بعينه" واصفاً ذلك بالـ "غير مقبول، ويجب أن يتوقف"، في إشارة إلى توزيعها يومي الاربعاء والأحد، ١٥ و ٢٠/١٩، العشرات من الأوامر العسكرية التي تهدد بالهدم، وتقريباً وقف العمل في جميع مباني أحد مناطق "ابو الحلو" (حوالي ١٤٠ مبنى)، معتبراً [المكتب] أن تطبيق هذه الأوامر "سيلحق أضراراً مباشرة بمنازل، ومصادر كسب الرزق لما يزيد عن ١٤٠ لاجئاً فلسطينياً، نصفهم من الأطفال"، ناهيك عن استهدافها المدرسة الابتدائية، المبنية من إطارات السيارات والطين، والتي بنيت بدعم من الجهات المانحة الدولية وملتحق بها حوالي ١٧٠ طفلاً، من التجمعات البدوية في المنطقة.

البيان فند ذرائع الاحتلال لهدم هذه المباني بعدم حصولها على تصاريح بناء منه؛ بإدراك استحالة الحصول عليها تقريباً في المنطقة المعروفة بـ "ج"، والتي تشكل نحو ٦٠% من مساحة الضفة الغربية المحتلة، وذلك بسبب التخطيط التمييزي ونظام تقسيم المناطق الذي تفرضه إسرائيل.

البيان لفت الى حقيقة أن هذه التطورات في الخان الأحمر ليست الوحيدة، فهناك آلاف من الأسر الأخرى تعيش في حالة خوف من تنفيذ أوامر الهدم في أية لحظة، فيما توجد تجمعات بأكملها تعيش في حالة من عدم الاستقرار المزمّن، مشيراً الى أن هدم المدارس أيضاً يهدد حق الأطفال الفلسطينيين في التعليم، ما يخلق بيئة قسرية تجبر بعض هذه التجمعات الفلسطينية على الرحيل إلى أي مكان آخر، حاثاً أعضاء المجتمع الدولي على العمل معاً لتوفير المساعدة والحماية للمجتمعات الضعيفة مع التأكيد على ضرورة احترام إسرائيل القانون الدولي.

من جانبه، قال أندرسون بيان "التهديد يحدق بوجود المجتمع برمته، بما فيه من منازل، وحظائر الحيوانات والمدرسة التي قمنا بزيارتها اليوم"، معرباً عن شعوره بقلق بالغ إزاء الضغوط الإسرائيلية المستمرة لإجبار البدو على الرحيل من ديارهم، وتدمير سبل عيشهم وثقافتهم المتميزة، مشيراً إلى تعرض منازل العديد من هذه العائلات الفلسطينية للاجئة للهدم عدة مرات خلال العامين الماضيين، داعياً السلطات الإسرائيلية إلى وقف جميع الخطط والممارسات التي من شأنها أن تؤدي بشكل مباشر، أو غير مباشر إلى تهجير اللاجئين مرة أخرى.

ويضم تجمع "الخان الأحمر" ٤٦ تجمعاً سكانياً (مجموع سكانها حوالي ٧٠٠٠ نسمة، نسبة اللاجئين الفلسطينيين بينهم ٧٠%)، تعتبرهم الأمم المتحدة ضمن المعرضين لخطر التهجير القسري بسبب خطط إسرائيل لترحيلهم إلى واحد من ٣ مواقع؛ ما يشكل خرقاً جسيماً لاتفاقية جنيف الرابعة.

"بتسليم": العام الماضي يسجل رقماً قياسياً في عدد المنازل التي هدمها الاحتلال:

بما له صلة، قال "مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة" ("بتسليم")، الثلاثاء، ٢/١٤، إن العام الماضي، ٢٠١٦، شكّل رقماً قياسياً في عدد المنازل التي هدمها الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، وبضمنها شرقي القدس [٢٧٤ منزلاً و٣٧٣ منشأة خدمية في الضفة الغربية المحتلة، و٨٨ منزلاً و٤٨ منشأة خدمية في القدس المحتلة]، بحجة البناء دون ترخيص، هو الأعلى منذ أن بدأ المركز في العام ٢٠٠٤ بتوثيق منهجي لحجم أعمال الهدم؛ عاكسة سعي إسرائيل للحد من الوجود الفلسطيني في المناطق التي تحاول السيطرة عليها، مستخدمة لأجل ذلك الوسائل التخطيطية والإدارية.

فيما يتصل بشرقي القدس، واصلت السلطات الإسرائيلية، يضيف التقرير، التمييز ضد السكان الفلسطينيين كجزء من سياسة تهدف إلى حملهم على مغادرتها، وذلك ضمن المساعي الرامية إلى خلق واقع ديمغرافي وجغرافي من شأنه إحباط أية محاولة مستقبلية لتقويض السيادة الإسرائيلية عليها.

هكذا، وخلال العام ٢٠١٦، هدمت السلطات الإسرائيلية ٧٣ منزلاً فيها [مقارنة بـ ٤٧ منزلاً في العام ٢٠١٥]، إضافة إلى ١٥ منزلاً آخر هدمها أصحابها بأنفسهم بعد أن تلقوا أوامر هدم من البلدية، ليتجنبوا دفع تكاليف الهدم والغرامات المالية التي تفرضها، مخلفة بالتالي ٢٩٥ شخصاً، بينهم ١٦٠ قاصراً، بلا مأوى.

المركز سخر من ذريعة "البناء غير القانوني" التي عادةً ما تسوقها سلطات الاحتلال لتبرير عمليات الهدم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، برفضها المصادقة على خطط التطوير والبناء للفلسطينيين أو تعرقل المصادقة عليها، ثم تأتي وتدعي أنه وفي غياب الخطط لا يمكن إصدار أوامر بناء.

المركز يشير في هذا السياق إلى معطيات وفرتها "الإدارة المدنية" [ذراع الاحتلال لإدارة الشؤون المدنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة] مؤخراً لجمعية "بمكوم" [إحدى منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل، أقامت مجموعة من المصممين والمهندسين المعماريين في العام ١٩٩٩ هدفها الأساسي "تعزيز العلاقة بين حقوق الإنسان وهينات التخطيط في إسرائيل"]، والتي يتبين منها إصدار هذه الإدارة نحو ٣٧ رخصة بناء للفلسطينيين في منطقة "C"، في النصف الأول من العام ٢٠١٦، لكن مع أهمية ملاحظة أن ٣٥ منها إنما صدرت بناءً على طلب من هذه الإدارة، خاصة بمنطقة تخطط لأن تنقل إليها التجمعات البدوية التي تسكن حالياً شرقي مستوطنة "معاليه أدوميم"، ما يعني أن عدد تراخيص البناء الممنوحة للفلسطينيين بناءً على طلبهم في المنطقة (C) يكاد لا يُذكر.

المركز أكد في بيانه تطبيق إسرائيل سياسة الهدم متجاهلة أنها تجعل الفلسطينيين يعيشون واقعا لا يُطاق، والظهور كما لو أنها لا تتحمل أية مسؤولية عن خلق هذا الواقع: ذلك أنه وفي غياب أية إمكانية امامهم للبناء القانوني، لم يبق لديهم من خيار سوى بناء منازلهم دون ترخيص والعيش في خوف دائم من هدمها وتدمير مصادر رزقهم، وهكذا، تجبر عشرات الالاف من الناس على العيش في ظروف غير إنسانية، بلا مقومات أساسية للمعيشة ودون أية فرصة لتحسين وضعهم. هذه السياسة، المطبقة منذ أعوام، يضيف المركز، هي غير قانونية وغير أخلاقية، وتشكل إزاحة قسرية للسكان الفلسطينيين المحميين، بوصفهم يعيشون داخل أراضٍ واقعة تحت الاحتلال، وهي إزاحة قسرية، سواء جرت بشكل مباشر من خلال هدم منازلهم، أو بشكل غير مباشر من خلال خلق واقع حياة لا تُطاق. وهذه السياسة، التي تتعاون كل أجهزة الدولة في تطبيقها، تنطوي على انتهاك خطير لمعظم حقوق الإنسان الأساسية لعشرات الالاف من الفلسطينيين المتضررين مباشرة ومئات آلاف آخرين متضررين بطريقة غير مباشرة، وإنها شهادة بألف شاهد على غايات بعيدة المدى لإسرائيل حيث تعتزم مواصلة السيطرة على المنطقة من خلال قمع سكانها وسلبهم.

د. انتهاكات المستوطنين:

بالإضافة لانتهاكاتهم المعهودة لحرمة الحرم القدسي الشريف، بما فيه باقتحاماتهم شبه اليومية له، وتأدية بعض منهم طقوساً تلمودية بباحاته الشريفة، في انتهاك صارخ لوضعته التاريخية كمكان عبادة خاص بالمسلمين وهدمهم؛ واصل المستوطنون اليهود خلال الشهر موضع التقرير اعتداءاتهم وانتهاكاتهم ضد المواطنين المقدسين وممتلكاتهم، مستفيدين في هذا السياق من دعم كامل وقوي من مختلف مؤسسات الاحتلال، السياسية والامنية والقضائية على حد سواء، بما فيه اقتحامهم، فجر الجمعة، ٢/١٠، معززين بقوة احتلالية، حوش قراعين ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك، ووضعهم اليد على غرفة سكنية وباحة خارجية مساحتها حوالي ٥٠ مترا مربعا، بزعم شرائها من المدعو عارف قراعين.

اللافت في السياق، أن الباحة المذكورة تستخدم كمر يفضي لمنزل تقيم فيها عائلة المواطن عزات صلاح (٧٦ عاما)، والتي باتت، بحسب "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"، حبيسة داخل منزلها الذي تعيش فيه منذ العام ١٩٦٨ بعد السيطرة عليه، ومنعهم من قبل المستوطنين من استخدامه.

ذ. "أمنستي": إسرائيل ارتكبت جرائم حرب وإعدامات ومخالفات ضد حقوق الانسان:

من جهته، كشف تقرير أصدرته "منظمة العفو الدولية" ["أمنستي"]، الأربعاء، ٢/٢٢، عن ارتكاب الاحتلال الإسرائيلي في العام ٢٠١٦، جملة من الانتهاكات المريعة لحقوق الانسان الفلسطيني، ومن ضمنها القدس الشرقية المحتلة، بما فيه اعتقاله مئات الأطفال، وتعرضه بالإساءة للعديد منهم، كالضرب المتكرر والتهديدات؛ وقتله ما لا يقل عن ٩٨ مواطنا فلسطينيا، أطلقت النار على بعضهم، وبينهم أطفال، دون أن يشكلوا أي تهديد مباشر لحياة الآخرين، كمرام أبو اسماعيل وشقيقها إبراهيم (١٦ عاما)، اللذين قُتلا إثر إطلاق النار عليهم عند حاجز تفتيش قلنديا، شمال القدس المحتلة، في نيسان، من قبل متعاقدين خاصين استخدمتهم وزارة الدفاع الاسرائيلية؛ وهدمه نحو ١٠٨٩ منزلاً ومنشآت أخرى، بزعم بنائها دون تصاريح، وإخلائها ما يزيد على ١٥٩٣ قسراً من منازلهم، بالترافق مع بقاء حصول الفلسطينيين على تصاريح بناء من قبل هذا الاحتلال أمراً شبه مستحيل.